

Distr.: General
12 November 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2019
من 21 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2019، نيويورك
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - التقييم

صندوق الأمم المتحدة للسكان

سياسة التقييم

الموجز

أعدت سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم 11/2018، بعد إجراء مشاورات مستفيضة مع كافة الأطراف المعنية. تم إعلان السياسة في قرار الجمعية العامة رقم 243/71 المعني باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وفي الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2018 – 2021، كما تكون السياسة متوائمة مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لعام 2016. تنص السياسة على مبادئ وإجراءات التقييم، وتحدد الأدوار والمسؤوليات وتصف المساهمات في التقييمات على نطاق المنظومة وتصف تطوير قدرة التقييم الوطنية، وتسلسل الضوء على متطلبات الموارد البشرية والمالية وتنتهي بمذكرة تُعنى بتنفيذ السياسة ورفع التقارير بشأنها ومراجعتها في المستقبل.

عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في التصديق على سياسة التقييم لعام 2019.

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة	I
3	الغرض من سياسة التقييم ونطاقها	A
3	الأساس المنطقي للسياسة المنقحة	B
4	التعريفات	II
5	المبادئ والقواعد	III
7	الأدوار والمسؤوليات	IV
10	إجراءات التقييم	V
10	تخطيط التقييم	A
10	تغطية التقييم	B
10	إدارة التقييمات وإجراؤها	C
11	استجابة الإدارة للتقييم	D
11	ضمان الجودة والتقييم	VI
12	تعزيز استخدام التقييمات	VII
12	التقييم والشراكات على نطاق المنظومة	VIII
13	الشراكة من أجل قدرات التقييم الوطنية	IX
14	الموارد	X
14	الموارد البشرية	A
14	الموارد المالية	B
14	التنفيذ والإبلاغ والاستعراض	XI
15	توصية	XII

I. لمحة عامة

A. الغرض من سياسة التقييم ونطاقها

1. تنص سياسة التقييم على الغرض من التقييم واستخدامه في صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما تنص على التعريف والمبادئ والقواعد وتحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمهمة التقييم. تقدم السياسة التوجيه للعاملين بصندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه فيما يتعلق بمتطلبات المنظمة المعنية بعمل التقييمات واستخدامها. تنطبق السياسة على كافة مستويات المنظمة.
2. تخدم سياسة التقييم مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، المنصوص عليها في خطته الاستراتيجية ووفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لعام 1994. تدعم السياسة تعزيز ثقافة التقييم بغرض تحسين الأداء واستمرارية التعلم وتعزيز المساءلة.
3. تتفق السياسة مع ميثاق الأمم المتحدة¹ ومع المبادئ الإنسانية² وتلتزم بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. تمثل السياسة استجابة للوعود بوضع دليل تقييم دقيق ومناسب وموثوق لدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. تلبى السياسة متطلبات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016 لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة³. وأخيراً، تدعم السياسة الجهود الرامية لزيادة تعزيز تنمية قدرات التقييم الوطنية؛ أمثالاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 237/69.
4. تسترشد هذه السياسة بقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والممارسات الدولية الجيدة المعنية بالتقييم، بما في ذلك التقييم المتعلق بالمساعدات الإنسانية. تضمن هذه القواعد والممارسات تحقيق الاستقلال والنزاهة والمصداقية والفائدة، فضلاً عن الإشراف الكامل للأطراف المعنيين في عمليات التقييم الشفافة.
5. تتفق السياسة كذلك مع سياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان⁴ والتي تهدف إلى تشجيع الحكم الرشيد وتهيئة البيئة اللازمة للمساءلة والشفافية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وضمان عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بفعالية وكفاءة وتحسين الأداء باستمرار.

B. الأساس المنطقي للسياسة المنقحة

6. منذ اعتماد سياسة التقييم لعام 2013، تغيرت البيئة التي تعمل فيها المنظمة بشكل ملحوظ. تغير المشهد الذي تجري فيه التقييمات بسبب إبرام مجموعة من الاتفاقات عالمية واسعة النطاق، بما في ذلك الاتفاقات التي تتعلق بالتنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة لعام 2030)، والاتفاقات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث (إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030)، والاتفاقات المعنية بتغير المناخ (اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، واتفاقات تمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية). يؤكد استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016 على أهمية تعزيز قدرات التقييم الوطنية وتقييمات الأمم المتحدة المشتركة والتقييمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2018، المعني بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، على الحاجة لتحسين نتائج الرصد والإبلاغ على مستوى المنظومة. كما يرحب القرار بتدابير التقييم المستقلة على نطاق المنظومة التي يفرضها الأمين العام، بما في ذلك التدابير الرامية لتحسين القدرات القائمة. توجه هذه القرارات والاتفاقات، جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تعزيز خطة العمل الإنساني وخطة الإصلاح المعنية بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، نطاق عملية التقييم وأساليبه في المضي قدماً.
7. يتم تعزيز قواعد ومعايير التقييم والأساليب والنهج ذات الصلة بشكل مستمر لتلبية الاحتياجات الناشئة. تعكس سياسة التقييم القواعد والمعايير المحدثة التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم عام 2016 لتقييم المساعدة الإنسانية. تتفق سياسة التقييم قدر الإمكان كذلك مع أحدث سياسات التقييم لوكالات الأمم المتحدة الشقيقة.
8. في عام 2017-2018، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان مراجعة استراتيجية خارجية مستقلة لمهمة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان كما هو منصوص عليه في سياسة التقييم. وخلصت المراجعة إلى أن سياسة

1 الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، 24 أكتوبر 1945، الفصل التاسع، المادة 55 ج.

2 قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 182/46 و114/58.

3 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 243/71.

4 سياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FP/2015/2)، يناير 2015.

التقييم سليمة بشكل أساسي، إلا أنها سلطت الضوء كذلك على الحاجة إلى تحديث السياسة لتصبح، من بين جملة أمور أخرى، متفقة مع الأطر الاستراتيجية الداخلية، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتفاقيات المعيارية، والاستراتيجية العالمية.

II. التعريفات

9. لعملية التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان ثلاثة أغراض رئيسية. أولاً: التقييم هو وسيلة لإظهار المسألة أمام أصحاب المصلحة عن الأداء في تحقيق النتائج الإنمائية، وعن الموارد المستثمرة. ثانياً، يدعم التقييم صنع القرار استناداً إلى أدلة: وتوفر التقييمات التي تركز على الانتفاع (التي تعزز جدوى التقييمات واستخدامها) معلومات ذات مصداقية لدعم صنع القرار من جانب الإدارة فيما يتعلق بالتخطيط والميزانية والتنفيذ والإبلاغ، فضلاً عن التحسينات في السياسات والبرامج. ثالثاً، يقدم التقييم دروساً مستفادة هامة تزيد القاعدة المعرفية الموجودة بشأن كيفية تسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبالأخص، يقدم التقييم دروساً هامة بشأن أفضل طريقة لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وبشأن الكيفية التي يمكن بها للصندوق أن يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال.

10. يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تعريف التقييم الذي وضعه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم: "التقييم هو تقدير منهجي ونزيه قدر الإمكان لنشاط أو مشروع أو برنامج، أو استراتيجية أو سياسة، أو موضوع أو موضوع عام، أو قطاع أو مجال تنفيذي أو أداء مؤسسي. يحلل التقييم مستوى تحقيق كل من النتائج المتوقعة وغير المتوقعة عن طريق فحص سلسلة النتائج والعمليات والعوامل السياقية والعلاقات السببية باستخدام معايير مناسبة، مثل: الملاءمة والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة. يجب أن يوفر التقييم معلومات موثوقة ومفيدة تستند إلى أدلة، والتي من شأنها السماح بدمج نتائجها وتوصياتها ودروسها في الوقت المناسب مع عمليات صنع القرار الخاصة بالمؤسسات وأصحاب المصلحة."⁵

11. يكون التقييم، بما يتفق مع سياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/2)، متميزاً ومستقلاً عن وظائف الرقابة الأخرى، مثل التدقيق والتحقيق.

12. تنقسم تقييمات صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تغطي الأنشطة الممولة من الموارد العادية والموارد الأخرى على حد سواء، إلى فئتين رئيسيتين:

(a) عمليات تقييم مركزية يجريها مكتب تقييم مستقل. يجري هذه التقييمات مقيّمون خارجيون مستقلون. ومع ذلك، قد يقرر مكتب التقييم المستقل إجراء تقييمات محددة بنفسه. يتم إجراء التقييمات المركزية لتقييم القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية التنظيمية، والتي تسهم في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية فيما يتعلق بفعالية التنمية والأداء التنظيمي. يكون للتقييمات المركزية نطاق استراتيجي، أو تتناول القضايا على مستوى المنظمة. سيركز تقييم واحد على الأقل، لضمان تغطية القضايا الاستراتيجية التنظيمية بشكل جيد، على كل مخرج من مخرجات الخطة الاستراتيجية في أثناء دورة تنفيذها. تُعرض نتائج التقييمات المركزية على المجلس التنفيذي؛

(b) تتولى وحدة الأعمال المسؤولة عن البرنامج الجاري تقييمه مسؤولية التقييمات اللامركزية للبرامج القطرية والإقليمية والعالمية، ويجري هذه التقييمات اللامركزية مقيّمون خارجيون مستقلون مؤهلون وحاصلون على اعتماد مسبق من مكتب التقييم المستقل. تمثل التقييمات اللامركزية مدخلات رئيسية لعمليات التقييم المركزية ولتقييمات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. تتعين موافقة مكتب التقييم المستقل على صلاحية تقييمات البرامج القطرية اللامركزية، وذلك لضمان تحقيق أعلى جودة ممكنة لها وتعزيز مصداقيتها.

13. يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان التزاماً كاملاً بدعم آليات التقييم المستقلة على نطاق المنظومة، فضلاً عن التقييمات التي يتم إجراؤها بشكل مشترك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، سواء على المستوى المركزي أو اللامركزي. يتعين امتثال التقييمات على مستوى المشروع، التي يطلبها المانحون لهذه السياسة.

14. توجه المعايير والأسئلة التالية، حسب تركيب الأولوية، عملية اختيار التقييمات المركزية واللامركزية:

(a) الأهمية الاستراتيجية للموضوع. (1) هل يغطي التقييم مسائل ذات أهمية استراتيجية للمؤسسة تسهم في تحقيق الخطة الاستراتيجية؟ (2) هل يمثل موضوع التقييم أولوية اجتماعية اقتصادية أو سياسية؟ (3) هل

5 فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم: قواعد ومعايير التقييم (2016).

- يشكل موضوع التقييم جزءًا من الأولويات السنوية للصندوق؟ (4) هل يشكل موضوع التقييم أولوية للصندوق في منطقة جغرافية محددة يوجد فيها، على سبيل المثال، ارتفاع في معدلات الوفيات في أثناء الولادة، أو انخفاض في معدلات انتشار وسائل منع الحمل، أو ارتفاع في معدلات حمل المراهقات؟
- (b) المخاطر المرتبطة بالموضوع. هل توجد عوامل سياسية أو اقتصادية أو تمويلية أو هيكلية أو تنظيمية تشكل مخاطرة كبيرة بعدم تحقيق النتائج أو تستلزم توفير المزيد من الأدلة من أجل اتخاذ الإدارة للقرار؟
- (c) إمكانية إجراء تقييمات على مستوى المنظومة، أو تقييمات مشتركة، أو تقييم لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. هل يتيح التقييم فرصة لإجراء تقييم مشترك مع شركاء آخرين (فرق الأمم المتحدة القطرية والحكومات الوطنية والجهات المانحة، وما إلى ذلك) أو للإسهام في إجراء تقييم لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتجنب الازدواجية وتعزيز التنسيق؟
- (d) كبر حجم الاستثمار. هل يعد الموضوع كبير الحجم بالنسبة إلى حافظة أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان؟
- (e) جدوى تنفيذ التقييم. (1) هل تبلغ قابلية التدخل للتقييم درجة كبيرة بما يكفي لإجراء دراسة متعمقة يمكن أن تخلص إلى استنتاجات وتوصيات ودروس مستفادة سليمة؟ (2) هل تتوافر لدى المكتب الذي يصدر عنه التكليف (مكتب التقييم أو المكتب الإقليمي أو المكتب القطري) الموارد المالية اللازمة لإجراء أو إدارة تقييم عالي الجودة خلال الفترة الزمنية المشار إليها؟
- (f) إمكانية التكرار والتوسع. (1) هل سيوفر التقييم المعلومات اللازمة لتحديد العوامل المطلوبة لنجاح التدخل ومدى جدوى تكراره أو توسيع نطاقه؟ (2) هل يمثل التدخل مبادرة تجريبية و/أو مبتكرة؟
- (g) الفجوة المعرفية. هل سيساعد التقييم في سد فجوة معرفية حيوية تتعلق بالتركيز المواضيعي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؟
- (h) الالتزامات الرسمية إزاء أصحاب المصلحة. (1) هل يطلب أصحاب المصلحة إجراء التقييم (على سبيل المثال من خلال شروط تحدها الجهات المانحة تتعلق بترتيبات التمويل المشترك، أو من خلال الدول الشريكة التي تطلب التقييم لإعلان البرامج الوطنية)؟ (2) هل يمكن تلبية طلب إجراء التقييم من خلال تقييم مخطط بالفعل؟

III. المبادئ والقواعد

15. تنبثق مبادئ التقييم التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، ومن المجلس التنفيذي، ومن التزام الإدارة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بثقافة التقييم. كما تنبثق المبادئ كذلك من قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومدونة قواعد التقييم. وكانت هذه المبادئ كما يلي:
- (a) تخطت التقييمات وتُجرى على نحو يكفل الملكية والقيادة الوطنيتين لعمليات التقييم عن طريق أصحاب الحقوق والمكلفين بواجبات. وهي تجري بهدف تعزيز القدرة الوطنية على التقييم وزيادة مشاركة النظراء الوطنيين، ومن بينهم المستفيدون، عن طريق اتباع نهج شاملة وتشاركية، ووفقاً لمبادئ فعالية المعونة، وتحديدًا مبادئ الملكية الوطنية والمساءلة المتبادلة؛
- (b) يلتزم التقييم بالقيم المشتركة العالمية المتمثلة في الإنصاف، والعدالة، والمساواة بين الجنسين، واحترام التنوع. وستكون المبادئ التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم جزءًا أيضًا من هذا المبدأ التوجيهي؛
- (c) يقدم التقييم دليلاً على "الإدارة من أجل تحقيق النتائج" بتقديره مدى إسهام عمليات الصندوق بفعالية في: (1) تحقيق النتائج في مجالات اختصاصها، بما في ذلك مجالات السياقات الإنسانية والهشة، و(2) تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنمية المستدامة. وتعتمد التقييمات على جودة تصميم البرامج، بحيث تكون النتائج واضحة وقابلة للقياس ويمكن رصدها وتقييمها. ويؤدي التقييم، بتوليد أدلة، إلى استنارة الإدارة وتحسين عملية صنع القرار؛
- (d) تكفل الإدارة أن يكون التقييم جزءًا لا يتجزأ من المعايير التنظيمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويسعى الصندوق، كجزء من ثقافة المساءلة والإدارة من أجل تحقيق النتائج، إلى الحصول على أدلة عملية على

النتائج المتحققة، باستخدام الدروس المستفادة لتحسين تصميم البرامج وفعاليتها، ولتلبية احتياجات المستفيدين؛

(e) بعد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إعادة تنظيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/72/684-E/2018/7)، يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنسيق تقيّماته ومواءمتها مع الجهود التقييمية التي يبذلها الشركاء في منظومة الأمم المتحدة (في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتوحيد الأداء) وغيرهم من الشركاء الإنمائيين؛ وذلك لتقديم دعم أفضل للدول لتحقيق التنمية المستدامة. ويشمل هذا الدعم العمل الجماعي الأكثر فعالية على كافة المستويات، وتعزيز الشراكات بين العديد من أصحاب المصلحة المعنيين؛

(f) تكفل الإدارة، عن طريق الميزانية التي يعتمدها المجلس التنفيذي، تخصيص موارد بشرية ومالية كافية من أجل التقييمات.

16. تلتزم تقيّمات صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمعايير التالية، على النحو المبين في قواعد ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (2016):

(a) المبادئ والأهداف والغايات المتفق عليها دوليًا. في إطار منظومة الأمم المتحدة، تقع على عاتق مديري التقييم والمقيمين مسؤولية دعم وتعزيز المبادئ والقيم التي تلتزم بها الأمم المتحدة في ممارستهم التقييمية. ويجب عليهم، على وجه الخصوص، احترام الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيزها والمساهمة فيها؛

(b) المنفعة. عند التفويض في التقييم وإجرائه، يجب أن تكون هناك نية واضحة لاستخدام التحليل الناتج أو الاستنتاجات أو التوصيات لإثراء القرارات والإجراءات. التقييمات مفيدة بشكل واضح: فهي تقدم مساهمات ذات صلة وفي التوقيت المناسب للتعلم التنظيمي، كما أنها تسهم في عمليات صنع القرار وتوفر المساءلة من أجل تحقيق النتائج. كما يمكن استخدام التقييمات للمساهمة خارج نطاق المنظمة من خلال خلق المعرفة وتمكين أصحاب المصلحة؛

(c) المصداقية. يجب أن تكون التقييمات ذات مصداقية. تستند المصداقية إلى الاستقلال والحياد والمنهجية الدقيقة. وتشمل العناصر الرئيسية للمصداقية عمليات التقييم الشفافة، والنهج الشاملة التي تضم أصحاب المصلحة المعنيين وأنظمة ضمان الجودة القوية. تستند نتائج التقييم (أو النتائج) والتوصيات من أو تستند إلى- الاستخدام الواعي الصريح والحكيم لأفضل المعلومات المتاحة والموضوعية والموثوقة المتاحة، والتحليل الكمي والنوعي الدقيق للأدلة. وتتطلب المصداقية إجراء التقييمات وإدارتها بشكل أخلاقي من جانب مقيّمين يُبدون كفاءات مهنية وثقافية؛

(d) الاستقلالية. لتكون التقييمات موثوقة يجب أن تكون مستقلة. ويؤثر هذا في الطرق التي يُستخدم بها التقييم، ويتيح للمقيمين أن يكونوا محايدين وخاليين من الضغوط غير المشروعة طوال عملية التقييم. تشمل استقلالية مهمة التقييم جانبين رئيسيين: الاستقلالية السلوكية، والاستقلالية التنظيمية. تضمن الاستقلالية السلوكية القدرة على التقييم دون أي تأثير غير مشروع من جانب أي طرف. يجب أن يتمتع المقيّمون بحرية كاملة في إجراء أعمالهم التقييمية بشكلٍ محايد، دون التعرض لخطر التأثيرات السلبية في تطويرهم الوظيفي، ويجب أن يكونوا قادرين على التعبير عن تقييمهم بحرية. إن استقلالية مهمة التقييم تعزز حرية الانتفاع بالمعلومات التي ينبغي أن يحصل عليها المقيّمون فيما يتعلق بموضوع التقييم. تتطلب الاستقلالية التنظيمية وضع مهمة التقييم المركزي بشكلٍ مستقل عن مهام الإدارة؛ كما أن مكتب التقييم مسؤول عن وضع جدول أعمال التقييم، ويجب تزويده بالموارد الكافية للقيام بعمله. كما تضمن الاستقلالية التنظيمية أن يتمتع مديرو التقييم بالسلطة التقديرية الكاملة لتقديم تقارير التقييم مباشرة إلى المستوى المناسب لصنع القرار، وأن بإمكانهم تقديم تقارير مباشرة إلى هيئة إدارة المنظمة. يكتسب رئيس التقييم الاستقلالية في التفويض المباشر لتقارير التقييم مضمونة الجودة بشكلٍ مناسب وإنتاجها ونشرها في الملك العام دون أي تأثير غير مشروع من جانب أي طرف؛

(e) الحياد. تتمثل العناصر الرئيسية للنزاهة في الموضوعية والسلامة المهنية وغياب التحيز. يوجد شرط الحياد في جميع مراحل عملية التقييم، بما في ذلك: التخطيط للتقييم، وصياغة الولاية والنطاق، واختيار فريق التقييم، وإتاحة الوصول إلى أصحاب المصلحة، وإجراء التقييم، وصياغة النتائج والتوصيات. يجب أن يكون المقيّمون محايدين، مما يعني أن أعضاء فريق التقييم يجب ألا يكونوا (أو من المتوقع في المستقبل القريب أن يصبحوا) مسؤولين بشكلٍ مباشر عن وضع السياسات أو تصميم أو إدارة موضوع التقييم؛

- (f) الأخلاقيات. يجب إجراء التقييمات بأعلى معايير النزاهة واحترام: المعتقدات والأداب والعادات في البيئة الاجتماعية والثقافية؛ وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ ومبدأ "عدم الإضرار" للمساعدة الإنسانية. يجب أن يحترم المقيّمون حقوق المؤسسات والأفراد في تقديم المعلومات بشكل سري. كما يجب عليهم التأكد من حماية البيانات الحساسة وكفالة عدم إمكانية تتبعها إلى مصدرها. كما يجب عليهم التحقق من صحة المعلومات التي وردت في التقرير مع أولئك الذين قدموا المعلومات ذات الصلة. يجب أن يحصل المقيّمون على موافقة مستنيرة لاستخدام المعلومات الخاصة من أولئك الذين يقدمونها. وعند الكشف عن أدلة على ارتكاب مخالفات، يجب إبلاغ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق بذلك؛
- (g) الشفافية. الشفافية عنصر أساسي في التقييم. فهي تخلق الصدق، وتبني الثقة، وتعزز ملكية أصحاب المصلحة، وتزيد المساءلة العامة. يجب أن تكون منتجات التقييم متاحة للجمهور؛
- (h) حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. يجب دمج قيم ومبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين المعترف بها عالمياً في جميع مراحل التقييم. تقع على عاتق المقيّمين ومديري التقييم مسؤولية ضمان احترام هذه القيم وتناولها والترويج لها، مما يعزز الالتزام بمبدأ "عدم استثناء أحد"؛
- (i) قدرات التقييم الوطنية. يمكن أن يقدم الاستخدام الفعال للتقييم مساهمات قيمة للمساءلة والتعلم، ومن ثم يبرر إجراءات تعزيز قدرات التقييم الوطنية. وفقاً لقرار الجمعية العامة A / RES / 69/237، بشأن بناء القدرات لتقييم أنشطة التنمية على المستوى القطري، ينبغي دعم قدرات التقييم الوطنية في إطار ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان بناءً على طلب الدول الأعضاء؛
- (j) الكفاءة المهنية. يجب إجراء التقييمات بكفاءة مهنية ونزاهة. وينبغي أن تساهم الكفاءة المهنية في مصداقية المقيّمين ومديري التقييم ورؤساء التقييم، فضلاً عن مهمة التقييم. تشمل الجوانب الرئيسية: الوصول إلى المعرفة؛ والتعليم والتدريب، والالتزام بالأخلاق والالتزام بهذه القواعد والمعايير؛ والاستفادة من كفاءات التقييم؛ والاعتراف بالمعرفة والمهارات والخبرات. وينبغي دعم ذلك من خلال بيئة تمكين، وهياكل مؤسسية، وموارد كافية.

IV. الأدوار والمسؤوليات

17. تضطلع جميع الوحدات التنظيمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأدوار ومسؤوليات متميزة في ضمان أن يدعم التقييم المساءلة واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والتعلم. وبالمثل، تساهم الوحدات التنظيمية في مهمة تقييم ممتاسكة وفعالة. وتُحدّد الأدوار والمسؤوليات أدناه.
18. المجلس التنفيذي الجهة الراعية لسياسة التقييم. يوافق المجلس التنفيذي على سياسة التقييم وخطة التقييم المدرجة في الميزانية كل أربع سنوات، وينظر في التقارير السنوية عن التقييم، التي يقدمها مكتب التقييم المستقل إلى المجلس التنفيذي. وينظر المجلس التنفيذي أيضاً في التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن استخدام توصيات التقييم ومتابعتها. يتشاور مكتب التقييم المستقل مع المجلس التنفيذي في الوقت المناسب بشأن أولويات التقييم وخطته. يستخدم المجلس التنفيذي نتائج وتوصيات عمليات التقييم ويعتمد عليها من أجل إشرافه على سياسات الصندوق واستراتيجياته وبرامجه وموافقته عليها.
19. المدير التنفيذي مسؤول عن أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما أنه البطل الرئيسي للتقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان. يقدم المدير التنفيذي الدعم السياسي وبيئة التمكين لتعزيز ثقافة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويتولى مسؤولية الحفاظ على استقلالية مكتب التقييم من خلال تعيين -من خلال عملية توظيف تنافسية خارجية وبالتشاور مع المجلس التنفيذي- مدير مكتب التقييم وتجديد عقد مدير مكتب التقييم أو عزله من منصبه. يكفل المدير التنفيذي أن يكون مكتب التقييم المستقل مجهزاً بالموظفين على نحو كافٍ، وأن تتوفر موارد كافية تسمح له بالاضطلاع بدوره. يُعيّن مدير مكتب التقييم لفترة محددة مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمنع بعد ذلك من العمل في صندوق الأمم المتحدة للسكان.
20. يكفل المدير التنفيذي تطوير استجابات الإدارة وخطط العمل التي تنتج عن التقييمات وتنفيذها. كما يضمن المدير التنفيذي أن يستجيب مديرو وحدات الأعمال إلى التقييم، وأن يستخدموه في مهامهم التشغيلية والاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات والإشرافية، وأن تتخذ الوحدات ذات الصلة إجراءات المتابعة المناسبة بشأن نتائج التقييم وتوصياته. يقدم المدير التنفيذي تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي عن استخدام جميع التقييمات ومتابعتها كجزء من تقريره السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي.

21. تساعد اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف المدير التنفيذي في الاضطلاع بمسؤوليات المدير التنفيذي فيما يتعلق بمهمة التقييم. ويرد وصف تفصيلي لأدوار اللجنة ومسؤولياتها في سياسة الإشراف التي وافق عليها المجلس التنفيذي.

22. إن مكتب التقييم المستقل هو الجهة الراعية لمهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أنه يقدم تقارير وظيفية إلى المجلس التنفيذي، وتقارير إدارية إلى المدير التنفيذي. والمكتب مستقل عن مهام التشغيل والإدارة وصنع القرار في المنظمة، كما أنه محايد وموضوعي وخالٍ من التأثير غير المشروع. يتمتع مكتب التقييم المستقل بسلطة تحديد نطاق التقييمات وتصميمها وإجرائها والتكليف بها، وتقديم التقارير مباشرة إلى صانعي القرار المناسبين، بما في ذلك المجلس التنفيذي. لا يمكن للإدارة فرض قيود على لغة تقارير التقييم أو على محتواها. لتجنب تضارب المصالح وإزالة التحيزات وزيادة النزاهة والموضوعية، يجب ألا يشارك المقيمون بشكل مباشر في وضع سياسات التقييم أو تصميمها أو تنفيذها أو إدارة موضوعها قبل التقييم وفي أثنائه وبعده بعامين على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، يجب على أفرقة التقييم أن تثبت خبرتها ذات الصلة، وأن يكون لديها توازن جنساني وجغرافي. تتمثل المهام الرئيسية لمكتب التقييم المستقل في:

- (a) إعداد سياسة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومراجعتها وتحديثها؛
- (b) وضع خطة تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان، الرباعية السنوات والمدرجة في الميزانية للتقييمات المركزية واللامركزية على مستوى البرامج، على أساس المدخلات والمشاورات مع المجلس التنفيذي والإدارة العليا ومكاتب الصندوق وأصحاب المصلحة الآخرين؛
- (c) تقديم تقارير مباشرة، على أساس سنوي، إلى المجلس التنفيذي عن مهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- (d) الإدارة والتحديد المباشرين للموارد - الموارد البشرية (بما في ذلك المستشارون) والموارد المالية - اللازمة للتقييمات المركزية وتنفيذ خطة عمل مكتب التقييم، وتقريرها؛
- (e) إجراء تقييم مركزي أو التفويض به؛
- (f) الموافقة على الاختصاصات والتأهيل المسبق لمقيمي التقييمات اللامركزية على مستوى البرنامج؛
- (g) عرض نتائج التقييمات المركزية؛
- (h) تنبيه الإدارة العليا بانتظام إلى القضايا ذات الصلة بالتقييم الناشئ وذات الأهمية المؤسسية، دون المشاركة في صنع القرار؛
- (i) وضع معايير ومقاييس التقييم؛
- (j) وضع توجيهات منهجية والحفاظ على آليات ضمان جودة التقييم من أجل التحسين المستمر وتعزيز جودة ومصداقية تقييمات صندوق الأمم المتحدة للسكان ومهمة التقييم الشاملة؛
- (k) تعزيز التقييمات على نطاق المنظومة والتقييمات المشتركة، وتقييمات الملكية الوطنية والقيادة، وتنمية القدرات في التقييم؛
- (l) تخطيط وتقديم التدريب اللازم لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المسائل المتعلقة بسياسة التقييم، والمعايير، والمقاييس، وضمان الجودة، وتصميم التقييمات وإدارتها؛
- (m) توفير الدعم والمشورة التقنية لوحدات الأعمال التي تدير التقييمات اللامركزية؛
- (n) العمل بنشاط على نشر المعارف الناتجة عن التقييمات ومشاركتها؛
- (o) الاحتفاظ بمستودع للتقييمات المتاحة للجمهور؛
- (p) الانخراط في شراكات مع شبكات التقييم المهنية، مثل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ودعم تنسيق مهمة التقييم في منظومة الأمم المتحدة؛
- (q) تقييم نوعية خبراء التقييم والاستشاريين، والمحافظة على قائمة بأسماء خبراء التقييم المؤهلين.

23. تشجع شعبة السياسة والاستراتيجية التقييم وتدعمه كجزء من ولايتها المتمثلة في تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية من خلال:

- (a) تعزيز ودعم قابلية البرامج للتقييم، بما في ذلك البرامج التي تديرها؛

- (b) الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشجيع المعرفة بشأن نظريات التغيير، وأطر النتائج، والإدارة القائمة على النتائج، وأطر ومؤشرات رصد الأداء؛
- (c) تطوير وتنفيذ أنظمة وأدوات لدعم الإدارة القائمة على النتائج؛
- (d) إنشاء أنظمة لتوثيق البرامج؛
- (e) دمج نتائج التقييم والتوصيات والدروس المستفادة في نظام إدارة أداء صندوق الأمم المتحدة للسكان.
24. وتعمل شعبة السياسة والاستراتيجية، بوصفها الجهة الراعية لنظام تتبع استجابة الإدارة العالمية الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان، على:
- (a) تقديم المشورة إلى المكاتب القطرية والإقليمية بشأن تخطيط التقييمات اللامركزية وتوفيرها وضمان جودتها وتنفيذها؛
- (b) العمل، بالتعاون مع مكتب التقييم، مع موظفي الرصد والتقييم بوحدات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ لضمان تنفيذ خطط التقييم على الوجه الصحيح؛
- (c) توفير الدعم التقني وبناء القدرات وتنسيق عملية إعداد استجابات الإدارة، عند الضرورة، وضمان دقة توقيتها وجودتها العالية وإشراك جميع وحدات الأعمال المسؤولة ذات الصلة؛
- (d) رصد تنفيذ ردود الإدارة على التقييمات المركزية واللامركزية؛
- (e) الحفاظ على نظام تتبع استجابة الإدارة العالمية، وضمان تحديثه، وتحسينه حسب الحاجة، وإنشاء مؤشرات الفعالية والكفاءة التنظيمية ذات الصلة باستخدام التقييم، ورصد هذه المؤشرات وتزويد الإدارة بتقرير تحليلي عن أدائها ومقترحاتها لاتخاذ إجراءات تصحيحية.
- (f) إعداد استجابة الإدارة التنظيمية للتقرير السنوي الخاص بوظيفة التقييم إلى المجلس التنفيذي؛
- (g) توفير التوجيه لوحدات صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن استخدام نتائج ودروس التقييم لتحسين عملية اتخاذ القرارات التنظيمية والمساءلة والتعلم المؤسسي؛
- (h) تنسيق إعداد التقرير السنوي للمدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي، الذي يتضمن إجراءات متابعة لتقييم ودمج أدلة التقييم في السياسات الاستراتيجية والتخطيط وصنع القرار على المستوى العالمي.
25. وعلاوة على ذلك، تحافظ شعبة السياسة والاستراتيجية على دليل السياسات والإجراءات للمنظمة وتديره وتروج له، وتضمن بصفتها هذه أن يسهم التقييم اللامركزي في صندوق الأمم المتحدة للسكان في سياسات البرامج الأخرى ذات الصلة وإجراءاتها وأدلتها، وأن يظل متسقاً معها.
26. تنظر الإدارة العليا (بما في ذلك نواب المديرين التنفيذيين ومديري الأقسام والمديرين الإقليميين وممثلي البلدان) في مساهماتها في خطة التقييم التي تدرج في الميزانية كل أربع سنوات وتقدم إسهامات فيها؛ وترصد متابعة توصيات التقييم على النحو المبين في ردود الإدارة؛ وتعزز استخدام المعلومات من التقييمات في صنع القرار؛ كما تضمن توافر الموارد البشرية الكافية لدعم التقييمات. ويتحمل كبار المديرين مسؤولية خلق بيئة مواتية لتعزيز ثقافة التقييم. كما تتولى الإدارة العليا على المستوى اللامركزي مسؤولية: (أ) إدارة التقييمات اللامركزية؛ و(ب) المدخلات المساهمة في التقارير المتعلقة باستخدام التقييمات ومتابعتها؛ و(ج) ضمان وضع أطر نتائج ملائمة للبرامج، في مرحلة تخطيط البرامج، بما في ذلك، عند الاقتضاء، عنصر بناء القدرات الوطنية أو الإقليمية في التقييم؛ و(د) تشجيع المشاركة الكاملة والفعالة للشركاء المنفذين والنظراء الوطنيين والإقليميين والعالميين في عملية التقييم؛ و(هـ) زيادة المشاركة في التقييمات المشتركة مع الشركاء والجهات المانحة والبلدان التي تنفذ فيها البرامج؛ و(و) دعم عمليات التقييم المركزية، حسب الضرورة.
27. تؤدي المكاتب الإقليمية دوراً قيادياً في تعزيز جدول أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد الإقليمي. كما أنها توفر الدعم المتكامل على مستوى التقنية والتشغيل والبرنامج وضمان الجودة للمكاتب القطرية في عملية البرمجة؛ من أجل ضمان الاتساق بين المستويات العالمية والإقليمية والقطرية في التخطيط الاستراتيجي وتطبيق السياسات وتحقيق النتائج الرئيسية. يقدم مستشارو الرصد والتقييم الإقليميون الدعم التقني الشامل للرصد والتقييم، حيث إنهم يعملون على: (أ) وضع خطط العمل السنوية للبرامج الإقليمية و/أو تقييمات المواضيع ويقودون تنفيذها؛ و(ب) تقديم المشورة بشأن قابلية تقييم البرامج الإقليمية والقطرية. ويمكن أن تشمل هذه المشورة تقديم المساعدة التقنية إلى المكاتب القطرية في مناطقها في وضع أطر رصد متينة لضمان جمع بيانات رصد عالية الجودة، من خلال الشراكات مع الشركاء الوطنيين ومن خلال تنمية القدرات؛ و(ج) توفير الدعم التقني وضمان الجودة للمكاتب القطرية في منطقتها لتخطيط التقييمات وإدارتها وإجرائها ومتابعتها واستخدامها. ويشمل ذلك

مساعدة المكاتب القطرية في إعداد خطط تقييم قطرية عالية الجودة، فضلاً عن اختصاصات التقييمات قبل موافقة مكتب التقييم عليها. كما يساعد مستشارو الرصد والتقييم الإقليميون في تعيين مقيمين للتقييم المسبق عن طريق مكتب التقييم؛ و(د) تقديم التوجيه وضمان الجودة لإعداد ردود الإدارة للتقييمات اللامركزية؛ لضمان إعدادها ومتابعتها في الوقت المناسب وجودة عالية. ويشمل ذلك استخدام دروس التقييم المستفادة والأدلة اللازمة لصنع القرارات التنظيمية والبرمجة المطوّرة؛ و(هـ) إعداد مذكرات معلومات عن إدارة مهمة التقييم لفريق القيادة الإقليمي ومكتب التقييم ونشرها؛ و(و) المساهمة في الجهود التي يبذلها مكتب التقييم لتعزيز الإشراف الفني على عمليات إدارة التقييم في جميع أنحاء المنظمة لتشجيع المزيد من الاستجابة ودقة التوقيت المطوّرة والجودة والاستخدام الأفضل لمنتجات التقييم في المنطقة؛ و(ز) المساهمة في تعزيز المشاركة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تطوير القدرات الوطنية للتقييم وتقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك التقييمات المشتركة مع الحكومات والأطراف الفاعلة الإنمائية الأخرى؛ و(ح) تقديم مدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتنسيق الفعال مع آليات التقييم الإقليمية المشتركة بين الوكالات والمننديات الحكومية الدولية، وغيرها من الشراكات والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بمهمة التقييم؛ و(ط) المساهمة في الجهود التي يبذلها مكتب التقييم لتطوير وتسهيل استخدام المنتجات والعمليات المبتكرة في مجال منهجية التقييم وإدارة التقييم واستخدام التقييمات؛ و(ي) المساهمة في الجهود التي يبذلها مكتب التقييم لتنفيذ المبادرات الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على وظيفة التقييم؛ و(ك) مواكبة التطورات في مجال التقييم وإدارة المعارف؛ و(ل) تقديم/تنسيق المساهمات والتوصيات الإقليمية فيما يتعلق بوضع سياسة التقييم، وخطة تقييم الميزانية الرباعية السنوات، واستراتيجيات وتوجهات التقييم العالمية وتنفيذها.

V. إجراءات التقييم

A. تخطيط التقييم

28. ينبغي تخطيط عمليات التقييم وإدارتها على نحو سليم وإجراؤها بشكلٍ فعال وضمان جودتها، كما ينبغي تقييم جودة تقارير التقييم بصورة منتظمة. يجري إعداد خطط التقييم على مستويات مختلفة من المؤسسة، وعلى وجه التحديد:

- (a) إعداد خطة التقييم التي تُدرج في الميزانية كل أربع سنوات، وهي خطة تقييم موحدة للتكاليف متعددة السنوات، من جانب مكتب التقييم المستقل ويُقرها المجلس التنفيذي. وتشمل الخطة تقييماً مركزياً ونوعين من التقييم اللامركزي: تقييمات البرامج القطرية، وتقييمات البرامج الإقليمية؛
- (b) إعداد خطط تقييم إقليمية محسوبة التكاليف عن طريق المكاتب الإقليمية؛ ويجري تقديرها، وتحديد جميع التقييمات على المستويين الإقليمي والقطري بهدف الاستجابة لاحتياجات الأدلة التقييمية للمنطقة؛
- (c) إعداد خطط تقييم قطرية محسوبة التكاليف، بمشاركة الحكومات الوطنية، ووافق عليها المجلس التنفيذي بالترامن مع وثائق البرامج القطرية.

29. في خطط التقييم، ينبغي على الوحدات المسؤولة أن تكفل التغطية المناسبة للتقييمات، بما في ذلك في الحالات الإنسانية، والإعداد المناسب لضمان الجودة العالية. وينبغي أن تمكن الخطط التقييمات من الاستجابة للتحديات الحرجة في تنفيذ البرامج؛ ووضع بنود لتسليم المنتجات في الوقت المناسب وفقاً للجدول الزمني لصنع القرار ودورات البرمجة؛ وتوضيح كيفية تعزيز استخدام النتائج والتوصيات.

B. تغطية التقييم

30. تعتبر التغطية التقييمية الكافية أساسية لتوفير صورة تمثيلية وغير متحيزة لأداء صندوق الأمم المتحدة للسكان، وضمان أن تكون السياسات والاستراتيجيات والبرامج مستندة إلى الأدلة ذات الصلة على جميع مستويات المنظمة. كما يجب أن يكون تصميم البرامج القطرية الجديدة مستنيراً بهيئة التقييم المناسبة وذات الصلة، بما في ذلك تقييمات البرامج القطرية، التي يجب إجراؤها مرة واحدة على الأقل في كل دورتي برامج؛ ما لم تكن جودة التقييم السابق للبرنامج القطري غير مرضية و/أو حدثت تغييرات كبيرة في السياقات القطرية.

31. لضمان أعلى جودة ممكنة ومصداقية للتقييمات اللامركزية، ستستعرض المكاتب الإقليمية وشعبة السياسة والاستراتيجية ومكتب التقييم المستقل خطط التقييم القطرية المحددة التكاليف في إطار آليات استعراض البرامج القطرية قبل عرضها على المجلس التنفيذي.

C. إدارة التقييمات وإجراؤها

32. يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتميز في التقييم، ويسعى جاهداً من أجل تصميم التقييمات وإدارتها وإجرائها. وينبغي تصميم التقييمات وإدارتها وإجرائها بما يتماشى مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، فضلاً عن تلك القواعد والمعايير المحددة في السياسة الحالية. كما ينبغي أن يمثل الموظفون المسؤولون عن تصميم التقييمات وإدارتها وإجرائها إلى المعايير الأخلاقية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وإرشادات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم. كما سيكفل مكتب التقييم تدريب الموظفين المسؤولين عن تصميم التقييمات وإدارتها وإجرائها على قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة الإنمائي وأخلاقيات المهنة.

33. خطوات لضمان نتائج تقييم مفيدة وذات مصداقية:

- (a) تتخذ الإدارة جميع الإجراءات اللازمة لضمان موضوعية واستقلالية ونزاهة عملية التقييم والأشخاص الذين يُعيّنون لإجراء تقييمات. يجب ألا يكون أعضاء فريق التقييم الخارجي جزءاً من الفريق الذي قام بتصميم و/أو إدارة تنفيذ السياسة أو الخطة أو البرنامج المُقيّم. ينبغي أن يشرف مدير التقييم المعين على اختيار فريق التقييم وإدارته وتقييم أدائه، وإدارة التقييم طوال العملية. كما أن الممثل القطري، بدعم من مدير التقييم، هو المسؤول في النهاية عن جودة التقييم. يقدم مستشارو الرصد والتقييم الإقليميون المساعدة التقنية، ويقوم مكتب التقييم المستقل بالتأهيل المسبق للمستشارين الخارجيين، ويوافق على الاختصاصات؛
- (b) ينبغي إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة، والشباب، حسب الاقتضاء، طوال عملية التقييم، بدءاً بمرحلة التصميم؛
- (c) ينبغي اختيار فريق التقييم من خلال عملية مفتوحة وشفافة، مع موازنة من حيث التنوع الجغرافي والجنساني، وينبغي أن تشمل أخصائيين من المنطقة أو البلد المعني في التقييم، حسب الاقتضاء؛
- (d) ينبغي أن تتوافق الاختصاصات مع معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وأن تضع اعتمادات الاستخدام التقييم في نهاية المطاف، وأن يتم تقاسمها مع أصحاب المصلحة لتعزيز الشفافية والمشاركة؛
- (e) ينبغي عرض تصميم التقييم وطرقه بوضوح في التقرير الافتتاحي، الذي ينبغي أن يوافق عليه مستشار الرصد والتقييم الإقليمي؛
- (f) يجب أن يستوفي تقرير التقييم معايير الإبلاغ الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان وأن يُتاح للجمهور، لصالح المساءلة.

D. استجابة الإدارة للتقييم

34. يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتطوير وتنفيذ استجابات الإدارة لجميع التقييمات. وفي هذا الصدد:

- (a) ينبغي على الإدارة أن تُعدّ استجابات الإدارة لجميع التقييمات المركزية واللامركزية، التي وُضعت في غضون ستة أسابيع من تقديم تقارير التقييم. يجب أن تتضمن ردود الإدارة على توصيات التقييم إجراءات معينة ومحددة المدة الزمنية، مع مسؤوليات محددة بوضوح لتنفيذها. وتُنقش هذه الاستجابات مع أصحاب المصلحة، مع نشرها من خلال قاعدة بيانات التقييم عبر الإنترنت. وعلاوةً على ذلك، تُقدّم ردود الإدارة على التقييمات المركزية إلى الإدارة العليا والمجلس التنفيذي لاستعراضها ومناقشتها؛
- (b) ترصد شعبة السياسة والاستراتيجية حالة تنفيذ جميع توصيات التقييم (المركزية واللامركزية) من خلال نظام تتبع استجابة إدارة الشركات، ويُبلّغ ذلك إلى الإدارة العليا والمجلس التنفيذي: (1) من خلال مؤشرات الخطة الاستراتيجية في التقرير السنوي للمدير التنفيذي؛ و(2) تحديثات دورية قيد التنفيذ بشأن الإجراءات الإدارية المتخذة لمعالجة توصيات التقييم، وأي آثار تترتب على هذه التوصيات بشأن القضايا المنهجية، والتخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات، وعملية البرمجة ومجالات الإدارة الرئيسية.

VI. ضمان الجودة والتقييم

35. يتضمن نظام وكالة ضمان الجودة الأوروبية (EQAA) التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان عنصرين أساسيين لضمان جودة التقييمات -ضمان الجودة وتقييم الجودة- في صندوق الأمم المتحدة للسكان:

- (a) يُجرى ضمان الجودة طوال عملية التقييم. والغرض منه تعزيز الجودة، بدءاً باختصاصات التقييم وانتهاءً بتقرير التقييم، فضلاً عن إعداد استجابات الإدارة ومتابعة / التحقق من تنفيذها؛

(b) يُجرى تقييم الجودة بعد اكتمال التقييم (لاحقاً)، حيث يُجرى تقييم جودة تقرير التقييم النهائي عن طريق مُقيّم خارجي؛ لأغراض الإبلاغ والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، تُقدّم التغذية الراجعة إلى مكتب التشغيل من أجل تعزيز قدرته على تقديم تقييمات ذات جودة أفضل في المستقبل.

36. تشمل العناصر الرئيسية لنظام وكالة ضمان الجودة الأوروبية: (أ) التوجيهات والأدوات اللازمة لإجراء التقييمات التي تتسق مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وإدارتها؛ (ب) موافقة مكتب التقييم المستقل على الاختصاصات للتقييمات الإقليمية والقطرية على مستوى البرنامج والتأهيل المسبق للمقيّمين؛ (ج) موافقة المستشار الإقليمي للرصد والتقييم على التقرير الافتتاحي؛ (د) معايير الجودة في نطاق المنظمة لتقييم تقارير التقييم؛ (هـ) تقييم جودة تقارير التقييم، بتكليف من مكتب التقييم المستقل.

VII. تعزيز استخدام التقييمات

37. تمثل عمليات التقييم غير المستخدمة على نحو ملائم استثماراً مهدوراً وفرصاً ضائعة للتعليم وتحسين الأداء. تُستخدم نتائج التقييم وتوصياته من خلال فحص الأسئلة المناسبة في الوقت المناسب. ويعني هذا بوضوح الربط بين التقييمات اللامركزية على مستوى البرامج وبين دورات البرامج القطرية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وربط التقييمات التي تقودها البلدان بدورات التخطيط الحكومية وتوقيت مبادرات الدعوة؛ وربط عمليات التقييم المركزية بدورة التخطيط ووضع الميزانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان والآليات التي وضعتها الدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يعتمد الاستخدام على مصداقية التقييم، التي تعتمد بدورها على الصرامة والنزاهة والاستقلالية والاحتراف.

38. يُجرى تعزيز استخدام التقييمات عن طريق اختيار نوع التقييم المناسب للاحتياجات المطلوبة. ويقدم مكتب التقييم والمستشارون الإقليميون للرصد والتقييم إرشادات بشأن الأنواع المناسبة من التقييم لمختلف السياقات التي يعمل فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والأغراض المختلفة للتقييم.

39. سيصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان تقارير تقييم نهائية بالتزامن مع ردود الإدارة المقابلة، التي ستقدمها الإدارة العليا في غضون ستة أسابيع من تقديم تقارير التقييم. ومع ذلك، لن يؤخر الصندوق نشر تقرير تقييم نهائي إذا لم يستكمل رد الإدارة على ذلك التقرير. وسيُنشر الصندوق منتجات النشر الأخرى عند وضعها في صيغتها النهائية، كما سينشر الدروس المستفادة من التقييمات من خلال مختلف منصات إدارة المعارف. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتفظ صندوق الأمم المتحدة للسكان بمستودع من التقييمات واستجابات الإدارة يمكن الحصول عليه علانية، وسيسلط الضوء على ممارسات التقييم الجيدة والدروس المستفادة. كما سيكون هذا المستودع جزءاً لا يتجزأ من الموقع الإلكتروني العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

40. ينبغي لجميع مستويات نظام التقييم أن تستثمر في التكنولوجيات لتعزيز استخدام التقييم. يمكن تعزيز الطلب على التقييم من خلال توفير نتائج التقييم في النماذج التي يمكن أن يستخدمها صانعو القرار، بما في ذلك، على سبيل المثال، أدوات الاتصال التي تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة المفتاح لهذا هو الاتصال الفعال ونشر نتائج التقييم. ينبغي أن تكون لجميع التقييمات خطة نشر في البداية. ووفقاً لتوجيه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ينبغي تعميم نشر تقارير التقييم وردود الإدارة.

41. إن التقييمات ذات قيمة محدودة ما لم يتم اتخاذ خطوات في الوقت المناسب لتنفيذ توصياتها وإدراج الدروس في نظم صنع القرار. يجب أن تُعدّ مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان استجابة إدارية رسمية لتوصيات التقييم، وأن تتخذ الترتيبات اللازمة لتحقيق أقصى استفادة من نتائج التقييم. وينبغي للمديرين داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً أن يهيئوا الفرص لإدخال توصيات التقييم في القرارات الرئيسية المتخذة في مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويشمل ذلك التأكد من أن تصميم البرامج القطرية الجديدة مستنير بالأدلة التي تنتجها التقييمات.

VIII. التقييم والشراكات على نطاق المنظومة

42. في الفصل المشترك من خططهم الاستراتيجية للفترة 2018-2021، يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحسين العمل المشترك بينهم ليُتسم بقدر أكبر من الاتساق والتعاون. وقد أشادت هذه الكيانات الأربعة بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إعادة تنظيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد تعهدت ببذل جهود مشتركة على وجه السرعة لزيادة دعم الدول في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل هذه الجهود المشتركة العمل معاً بشكلٍ أكثر فعالية على جميع المستويات، وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

43. كما تلتزم مهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تتماشى مع الخطط الاستراتيجية للصندوق، تمامًا بالمبادئ المذكورة أعلاه وتسعى إلى تعزيز الاتساق في مهمة التقييم في منظومة الأمم المتحدة في المجالات الأربعة التالية:

(a) التقييمات المشتركة. سيبحث صندوق الأمم المتحدة للسكان عن فرص مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبالتشاور مع الحكومات الوطنية، على المستوى القطري، للتقييم المشترك بما فيها تقييم البرامج المشتركة، والفصل المشترك للخطط الاستراتيجية لفترة 2018-2021، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع الاعتراف بمزايا تعزيز التعلم داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المساهلة المشتركة ومصاريف التحويلات المُخفّضة. كما سيساهم الصندوق في تطبيق قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في جميع التقييمات المشتركة؛

(b) التقييمات على نطاق المنظومة. وسيعاون الصندوق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى (بما في ذلك من خلال تقييمات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومجموعة التقييم التوجيهية الإنسانية المشتركة بين الوكالات، والمعنية بالتقييمات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) للرد على قرارات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتقييم على نطاق المنظومة. وإدراكًا للأهمية الاستراتيجية لتقييم استجابة منظومة الأمم المتحدة للآزمات الإنسانية، سيشارك الصندوق في عمليات تقييم على نطاق المنظومة في إطار فريق التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات؛

(c) تعزيز اتساق مهام التقييم بين مختلف الكيانات في منظومة الأمم المتحدة من خلال دعم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والمجموعة التوجيهية لفريق التقييم الإنساني بين الوكالات.

(d) الشراكات. وسيضم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى في الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز القدرات الوطنية على تقييم جداول أعمال التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة المحلية، مع التركيز بشكل خاص على "عدم استثناء أحد". سيظل صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوًا نشطًا في الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل قدرات التقييم الوطنية.

44. لا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزمًا بتحسين أدائه مقارنةً بالمؤشرات الرئيسية المتصلة بالتقييم، الواردة في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي تهدف إلى تعزيز فائدة التقييم عن طريق إدماج منظور تحليل المساواة بين الجنسين طوال العملية.

45. سيحتفظ الصندوق بشراكات لدعم أهداف سياسة التقييم، بما في ذلك مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والحكومات ورابطات التقييم والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والمعاهد الأكاديمية.

IX. الشراكة من أجل قدرات التقييم الوطنية

46. يتبع التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان التزام المنظمة بمبادئ الملكية الوطنية والريادة في عمليات التنمية على الصعيد القطري. كما يسعى الصندوق إلى مساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين على تقييم برامجهم الخاصة والإسهام في تعزيز قدرة التقييم في البلدان. وبنبغي، حيثما أمكن، تخطيط تقييمات الصندوق وتنفيذها بالشراكة مع أصحاب المصلحة الوطنيين، لمعالجة القضايا ذات الصلة بخطة التنمية الوطنية.

47. وتمسّيًا مع قرار الجمعية العامة 1/70 (الموافقة على خطة عام 2030) و237/69 (بناء القدرة على تقييم أنشطة التنمية على المستوى القطري)، ومع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016، سيواصل الصندوق المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة، من أجل دعم قدرات التقييم الوطنية. ستركز المنظمة دعمها على: (أ) تعزيز نظم التقييم الوطنية؛ و(ب) تقييم الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بصلاحيات الصندوق؛ و(ج) وضع أدلة لإثراء العمليات والتقارير الوطنية بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ و(د) الدعوة إلى إجراء تقييمات قطرية واستخدام أدلة من هذه التقييمات.

48. سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضًا إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك وحدات التقييم في الإدارات الحكومية ووكالات التقييم، ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، من بين جهات أخرى، لضمان التقييم القطري الموثوق به في الوقت المناسب للبرامج الوطنية ذات الصلة بولاية الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سيشارك الصندوق أيضًا في شراكات لتعزيز قدرات التقييم لدى المقيمين الشباب.

49. عندما يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان شريكاً في تقييم، ولكنه لا يوكله أو يديره، لا تنطبق الأحكام المحددة في السياسة الحالية. ومع ذلك، سيعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان الالتزام بقواعد ومعايير التقييم الدولية في مثل هذه الحالات.

X. الموارد

A. الموارد البشرية

50. تتطلب مهمة التقييم موارد بشرية ماهرة لإدارة التقييمات وتوفير ضمان فعال للجودة. ويكون أهم متطلبات الموارد البشرية على المستوى القطري، حيث يجري تنفيذ أكبر نسبة من التقييمات. سيعم مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية تحديد الاستشاريين من خلال الاحتفاظ بقائمة من المقيمين يجري التحكم في جودتها.

51. ينبغي على المكاتب القطرية إنشاء قدرة كافية لإدارة التقييم. وغالباً ما يضطلع بمسؤوليات التقييم موظفون يحملون مسؤوليات أخرى. من أجل ضمان وظائف الرصد والتقييم، قد تقرر المكاتب القطرية (في البرامج الكبيرة) إنشاء منصب متخصص في الرصد والتقييم، في حين قد تقوم المكاتب الصغرى بتجميع الموارد لتمويل منصب متعدد البلدان أو متعدد الوكالات مكرّس للرصد والتقييم. وعندما لا تكون هذه الترتيبات ممكنة، ينبغي على المكاتب تعيين مراكز تنسيق للرصد والتقييم تكون مسؤولة عن التقييم، وينبغي أن يدعمها الممثل القطري لتكريس وقت كافٍ لواجبات التقييم وتقديم تقرير عنها إلى الممثل القطري. كما ينبغي أن يقوم الممثل القطري بالترتيبات لضمان نزاهة وظيفة التقييم، لا سيما تطبيق أحكام سياسة التقييم.

52. سيكون للمكاتب الإقليمية موظف واحد على الأقل من المستوى P5 مكرس بالكامل لأنشطة الرصد والتقييم. ويجب على شاعلي الوظيفة تلبية متطلبات إطار كفاءة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وستتمثل مهمة المستشار الإقليمي للرصد والتقييم في تقديم المساعدة التقنية وضمان الجودة لعمليات التقييم اللامركزية.

53. وسيُفي موظفو مكتب التقييم المستقلون، بما في ذلك مدير المكتب، بمتطلبات إطار كفاءة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. كما سيضمن مدير مكتب التقييم أن يكون لدى موظفي مكتب التقييم والمستشارين الإقليميين للرصد والتقييم مهارات في الإدارة التقييمية والقيادية، وخبرات تتماشى مع كفاءات التقييم الخاصة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

54. سيخضع جميع الموظفين الذين يضطلعون بمسؤوليات التقييم لتدريب لتنمية القدرات ينظمه مكتب التقييم لتحسين مهاراتهم المهنية، بما في ذلك التحليل الجنساني، والتُّهَج القائمة على حقوق الإنسان في مجال التقييم، والإدارة القائمة على النتائج. كما ستحدد فرص إضافية للتطوير المهني بهدف التأكد من أن موظفي التقييم لديهم كفاءات أساسية على النحو المبين في إطار كفاءة التقييم في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

B. الموارد المالية

55. من أجل إنتاج تقييمات عالية الجودة، ينبغي أن تكون مهمة التقييم موارد يمكن التنبؤ بها على نحو كافٍ. سيخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان 1.4 في المائة بحد أدنى من مجموع نفقاته على البرنامج لمهمة التقييم، وحتى 3 في المائة بحد أقصى. تستند قرارات تخصيص الموارد للتقييمات، في المكاتب القطرية والإقليمية، إلى خطة التقييم القطرية والإقليمية المحددة التكاليف.

56. يخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان موارد مالية لمكتب التقييم المستقل وللتقييمات المركزية باستخدام بند ميزانية منفصل في الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. سيدير مكتب التقييم ميزانية الموظفين والتكاليف التشغيلية للمكتب. سيضع المدير التنفيذي آلية ضخ الأموال لدعم إجراء التقييمات وإدارتها في المكاتب القطرية التي تواجه قيوداً مالية. وستستخدم البرامج، التي تمولها الموارد الأخرى بدلاً من الموارد العادية، تلك الموارد الأخرى للتقييم في إطار ميزانيات برامجها. سيُجري صندوق الأمم المتحدة للسكان عمليات تقييم منسقة ومشاركة مع الشركاء الوطنيين والشركاء في منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية، وذلك لتحقيق الفعالية من حيث التكلفة.

XI. التنفيذ والإبلاغ والاستعراض

57. سيصدر مكتب التقييم توجيهات لاستكمال السياسة حسب الاقتضاء.

58. سنبذل مدير مكتب التقييم المجلس التنفيذي عن حالة تنفيذ سياسة التقييم كجزء من التقرير السنوي عن مهمة التقييم.

59. سيقترن التقرير السنوي عن مهمة التقييم برد إداري يُقدّم أيضًا إلى المجلس التنفيذي.

60. سيُجرى استعراض مستقل لأداء السياسة في غضون خمس سنوات.

XII. توصية

61. قد يرغب المجلس التنفيذي في إقرار السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في هذه الوثيقة (DP/FPA/2019/1)، وتوفير مزيد من التوجيهات.
